ARRAY
الشركة الوطنية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات
الذكاء الاصطناعي
أنظمة البيانات
التحول الرقمي والتطوير
للتواصل: hello@array.world
إحدى شركات محفظة ممتلكات البحرين

«التكنولوجيا» يقود قفزة بنسبة 26.8% في عمليات إعادة شراء الأسهم العالمية

بلغت توزيعات الأرباح العالمية 757.8 مليار دولار مع نمو أساسي بلغ نسبته 7.3%

أشار أحدث مؤشر عالمي لتوزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم أصدرته جانس هاندرسن، إلى قفزة لافتة في عمليات إعادة شراء الأسهم العالمية بنسبة بلغت 26.8% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 572.0 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2026، مدفوعة بزيادة الربحية لدى شركات التكنولوجيا والشركات المالية.

وكان قطاع التكنولوجيا في صميم هذه الزيادة، متجاوزاً القطاع المالي ليصبح أكبر مصدر لعمليات إعادة شراء الأسهم عالمياً، حيث أعادت الشركات شراء أسهم بقيمة 121.1 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام، وقد مكّنت الربحية القوية حتى الآن شركات التكنولوجيا الرائدة من الجمع بين تحقيق عوائد كبيرة للمساهمين وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات وقدرات الحوسبة. كما سجل قطاع التكنولوجيا أسرع نمو أساسي في توزيعات الأرباح بين جميع القطاعات، بنسبة بلغت 23.5%، مع وصول إجمالي التوزيعات إلى 70.5 مليار دولار.

كما حافظت توزيعات الأرباح العالمية على مرونتها، لتصل إلى 757.8 مليار دولار في الربع الثاني، وبلغ نمو توزيعات الأرباح على أساس مماثل نسبة 7.3%، مع تسجيل نمو أساسي إيجابي في جميع الأسواق التي يغطيها المؤشر. فيما كان النمو المعلن أقل من ذلك عند 3.2% ويعكس ذلك إلى حد كبير تأثيرات توقيت عمليات الدفع.

من جهة أخرى، واصل القطاع المالي أداء دور محوري في عوائد رأس المال عالمياً، مع إعادة البنوك بناء توزيعات أرباحها نحو مستوياتها التاريخية الطبيعية بعد سنوات من التعافي، واستخدامها المتزايد لعمليات إعادة شراء الأسهم لتوزيع رأس المال الفائض الإضافي. وظل القطاع أكبر مساهم في توزيعات الأرباح، حيث وزع ما قيمته 239.7 مليار دولار في الربع الثاني، مع نمو أساسي بلغت نسبته 8.1%.

وكان هذا الاتجاه واضحاً بشكل خاص في المملكة المتحدة، حيث وزّعت الشركات المدرجة في المؤشر 39.5 مليار دولار من توزيعات الأرباح. وبلغ النمو 14.6% متجاوزاً المعدل العالمي بفارق كبير، مع قيادة البنوك لهذه الزيادة.

واصلت توزيعات الأرباح في الشرق الأوسط نموها خلال الربع الثاني، حيث وزّعت الشركات في أنحاء المنطقة ما يُقدّر بنحو 44.6 مليار دولار أمريكي، بارتفاع بنسبة 5.5% على أساس سنوي فعلي. وظلت المملكة العربية السعودية أكبر سوق في المنطقة من حيث توزيعات الأرباح، مستحوذة على 63.6% من الإجمالي، مع توزيعات بلغت 28.4 مليار دولار أمريكي. ووزّعت الشركات الإماراتية 13.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 30.4% من إجمالي توزيعات المنطقة، مع نمو أساسي في توزيعات الأرباح بنسبة 7.3%، فيما

○ مشعل الفرس.

سجلت الكويت أسرع نمو في المنطقة، حيث ارتفعت التوزيعات بنسبة 45.0% على أساس فعلي لتصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي.

وقال مشعل الفرس، الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى لدى جانس هاندرسن: «تُظهر أحدث الأرقام المساهَمة المتزايدة لشركات منطقة الشرق الأوسط في إيرادات توزيعات الأرباح العالمية. ولا تزال المملكة العربية السعودية السوق الأكبر لتوزيعات الأرباح في المنطقة، في حين تواصل الإمارات تسجيل نمو قوي. وشهدت الكويت في هذا المؤشر زيادة لافتة بشكل خاص خلال هذا الربع. وبناء على ما نراه على أرض الواقع، يبدي المستثمرون اهتماماً متزايداً بفرص تحقيق الدخل المتاحة في مختلف أنحاء المنطقة. ونرى أن شركات الشرق الأوسط تؤدي دوراً متزايد الأهمية ضمن المحافظ الاستثمارية العالمية المتنوعة الهادفة إلى توليد الدخل».

تتوقع جانس هاندرسن نمو توزيعات الأرباح العالمية بنسبة تتراوح بين 5 و6% في عام 2026، في حين من المتوقع أن تنمو عمليات إعادة شراء الأسهم بنحو 7 إلى 8%. وتظل توقعات توزيعات الأرباح مدعومة بأرباح الشركات المرنة وقوة توليد التدفقات النقدية في القطاعين المالي والتكنولوجي. كما تظل توزيعات الأرباح محمية نسبياً، إذ تحرص الشركات عموماً على الحفاظ على التوزيعات المنتظمة وتوليها أهمية كبيرة حتى في ظل بيئة اقتصادية أكثر تحديا.

وبدوره قالت جين شومايك مديرة محافظ العملاء في فريق الدخل من الأسهم العالمية لدى جانس هاندرسن: «نشهد تحولاً في الطريقة التي تفكر بها الشركات بشأن إعادة رأس المال. ولا تزال توزيعات الأرباح التزاماً مهماً على المدى الطويل، إلا أن عمليات إعادة شراء الأسهم تمنح فِرَق الإدارة مجالاً أكبر بكثير للاستجابة مع تغير أولوياتها. وتكتسب هذه المرونة أهمية خاصة في قطاع التكنولوجيا، حيث يدفع حجم الاستثمار في الذكاء الاصطناعي الشركات إلى تحقيق التوازن بين عوائد المساهمين والاحتياجات الكبيرة لرأس المال. ومع نمو متطلبات هذا الاستثمار، من المرجح أن تكون عمليات إعادة شراء الأسهم هي الأداة الأولى التي تعدّلها الشركات، بدلاً من توزيعات الأرباح المنتظمة».

وأضافت: «يساعد هذا التمييز نفسه في تفسير ما نشهده في القطاع المالي. فقد أمضت البنوك سنوات في إعادة بناء قواعد توزيعات أرباحها، وهي تستخدم الآن عمليات إعادة شراء الأسهم بشكل متزايد لإعادة رأس المال الفائض من دون الالتزام بشكل دائم بمستويات أعلى من التوزيعات. وأصبح هذا السوق أكثر انتقائية على نطاق واسع، حيث لا تزال الأرباح القوية تدعم عوائد المساهمين، لكن مصدر هذا النمو يعتمد على القوى الهيكلية والتنافسية التي تواجه كل قطاع».

ARRAY
وكلاء الذكاء الاصطناعي في البحرين
بدعم من SPECTRUM AI LAHJA
تقنية النطق الآلي للنصوص باللهجة البحرينية
تقنية التعرّف الآلي على الكلام باللهجة البحرينية
للتواصل: hello@array.world
ARRAY INNOVATION
الرائد الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي

السيارات ذاتية القيادة في قلب المنامة!

سحابة رأي

بقلم:
إسراء القصاب.

من الواضح أن الذكاء الاصطناعي بات لاعبًا أساسيًا في تشكيلة الصناعات بمختلف أشكالها؛ إذ تقود تقنياته تحولًا جذريًا في مستقبل التكنولوجيا الحديثة؛ بما يعيد تشكيل طبيعة تعاطينا وكيفية تفاعلنا معها، ويعتبر تطوره خلال السنوات الماضية من أداة لدعم العمليات؛ إلى شريك استراتيجي في اتخاذ القرارات، سببًا رئيسيًا في إعادة تعريف شكل الصناعات، وتغيير مسار توجهاتها المستقبلية.

بما فيها صناعة النقل؛ التي باتت تتجه نحو ابتكار العديد من الاختراعات التكنولوجية المتقدمة، وتعد السيارات ذاتية القيادة أنموذجًا بارزًا على ذلك، ومن المتوقع أن تعيد صياغة مفهوم التنقل، حيث يعتمد هذا النوع من السيارات على منظومة متكاملة ومعقدة من التقنيات المتقدمة التي تمهد الطريق لعصر جديد من التنقل الذكي.

إذ تعمل باستخدام الذكاء الاصطناعي في المقام الأول، الذي يعد بمثابة العقل الافتراضي للسيارة؛ بخوارزميات مدربة على بيانات ضخمة؛ لاكتشاف الأنماط المرورية والتنبؤ بسلوكيات السائقين على الطريق، إلى جانب الكاميرات التي تستخدم تقنية تحليل الصور؛ ومستشعرات «الليدار» اللذين يعملان على فهم البيئة المحيطة، وذلك للإسهام في تقليل نسبة الخطأ الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد؛ بما يحقق تنقلا آمنا من دون التدخل البشري، بالإضافة إلى أنظمة التخطيط للمسار والتحكم؛ المسؤولة عن اتخاذ القرارات اللحظية بحسب المعطيات المتغيرة على الطريق.

لا شك أن لهذه السيارات العديد من الإيجابيات، كتحسين السلامة على الطريق، لاسيما التي تتسبب بها السلوكيات الخاطئة للسائقين، كما توفر الراحة والوقت بما يعزز الإنتاجية، بالإضافة إلى تمكنها من التعامل مع التدفق المروري بصورة أمثل؛ وذلك من خلال التواصل مع المركبات والبنية التحتية، كما تعتمد على أنظمة متقدمة لتحسين استهلاك الوقود وتقليل انبعاث الكربون، إلخ.

وفي المقابل لها سلبيات بطبيعة حال أغلب الأشياء، والتي تتمثل في التحديات التقنية، والمسائل القانونية والتنظيمية، والأمن السيبراني، وتكاليف التطوير والتنفيذ، وغيرها.

إلا أن ذلك لا يمنع الفكرة التي تتنبأ بأنها ستكون جزءا لا يتجزأ من أنظمة النقل المستقبلية، إذ بدأت العديد من الدول بضخ استثمارات هائلة في هذا القطاع، كما باشرت في استخدامها فعليًا، حيث توجد سيارات الأجرة الذاتية في العديد من المدن العالمية كدبي، وطوكيو، ولوس أنجلوس، ولندن، وغيرها.

ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة أن تحتضن شوارع المنامة هذا النوع من السيارات؛ إذ صرح معالي وزير المواصلات والاتصالات الشيخ الدكتور عبدالله بن أحمد آل خليفة، خلال شهر يوليو المنصرم ضمن فعاليات مؤتمر المدن الذكية، عن توجه المملكة لإصدار تشريع جديد يمهد لحلول النقل الذكي وتطبيقاته في المملكة، بما يتيح تشغيل المركبات الذاتية، الأمر الذي من شأنه أن يفتح المجال أمام المستثمرين لتبني أحدث الابتكارات في مجال النقل في بيئة عملية.

وهذه الخطوة ليست بغريبة على المملكة، إذ تسعى دائمًا لرفد قطاعاتها الحيوية بما يتواكب مع تطورات العصر؛ في المجالات كافة وبجميع مؤسساتها الوطنية، وذلك من خلال توظيف أحدث التقنيات التكنولوجية، أو عبر حث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها؛ باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية الذي تشهدها كل القطاعات تكنولوجيًا.

وعلى الأكيد أن مملكة البحرين بكل مؤسساتها لا تصرح إلا بما خضع للدراسة، مع الأخذ بالاعتبار الإحاطة بجميع متطلبات المصرح به، مع الجاهزية الكاملة لأي من السلبيات المحتملة، وضمان وجود الحلول الجاهزة لمواجهتها.

ولكن، الخدمة التي صرنا غاب قوسين أو أدنى من أن نراها حقيقة ملموسة في شوارع المملكة، باتت تستثير العديد من التساؤلات حول مدى استعدادنا لها؟ وحول إمكانية تقبلها؟ ومدى الإقبال على استخدامها؟ وإذا ما ستكون محل ثقة المستهلك؟ وهل ستكون أسعارها تنافس الخدمة التقليدية؟ وخاصة إبان ارتفاع تكاليفها وتكاليف تشغيلها!

نعتقد من حيث التقبل المبدئي والموثوقية، سنكون أمام احتمالات لربما تقودها الاختلافات ما بين جيلين؛ جيل يميل الى أن يكون أكثر تأنيًا وحذرًا، وجيل أكثر حماسًا وانفتاحًا على التجارب الجديدة، إلا أننا بصورة عامة نعول على مدى وعي وإدراك المستهلك البحريني، وانفتاحه بمختلف أجياله على استكشاف أحدث التكنولوجيات والتعرف عليها، واختيار ما يناسب احتياجه منها، واقتنائه بهدف استخدامه؛ من منطلق إيمانه بأهمية مواكبة روح العصر بما يسهل حياته ويحقق رفاهيته.

أما في ما يتعلق بأسعار الخدمة لاشك من إنها ستخضع لضوابط وقوانين الدولة؛ بما يكفل حماية حقوق المستهلك والمستثمر على السواء، وعن مدى تنافسية الأسعار لربما من السابق لأوانه التكهن بذلك، إذ يبقى الجواب رهن المستقبل القريب.